هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

الورقة التحليلية

"كوفيد-19" وريادة الأعمال فلسطينيا.. الأثر وسياسات التعامل

فريق العمل

عمر خوير

سليمان بشارات

2020

المنفذون والجهة المانحة

تأتي هذه الورقة ضمن الجهد البحثي الذي تنفذ الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية كنتاج لمشروع تعزيز التبادل والتعاون الاقتصادي ودعم شراكات الأعمال عبر الحدود بدعم وتمويل من الاتحاد الأوروبي – المبادرة الأوروبية لبناء السلام– (اتفاقية رقم (ENI/2018/395-341) (وذلك بالشراكة مع مؤسسة الرياديين المقدسيين للتكنولوجيا والخدمات المجتمعية (جيست) في القدس الشرقية.

This publication has been produced with the assistance of the European Union. The contents of this publication are the sole responsibility of international organization and can in no way be taken to reflect the views of the European Union." [Annex 2.6]

تم اصدار هذه الورقة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذه الورقة هي من مسؤولية المؤسسة الشريكة ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي".

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي
EU Peacebuilding Initiative
JEST
pcs
الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية

ملخص

تأتي هذه الورقة، ضمن جهد بحثي تراكمي ومتواصل تعمل عليه الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، ضمن مشروع التبادل عبر الحدود، وهو جهد يسعى إلى تعزيز وتطوير قطاع ريادة الأعمال في فلسطين، باعتباره من القطاعات ذات الأفق المستقبلي إضافة إلى الدور التنموي.

وعلى الرغم من أن أزمة كورونا دخلت فلسطين منذ مارس 2020، وبعد مرور قرابة 5 شهور، إلا أنه لا يزال هناك عدم اهتمام بحثي في انعكاسات هذه الجائحة على قطاع ريادة الأعمال بجزئياته المختلفة، بل ينصب التركيز من قبل المؤسسات والباحثين على الحالة الاقتصادية بعموميتها وهو ما يتطلب تظافر المزيد من الجهود البحثية في تغطية انعكاسات هذه الجائحة وتأثيراتها على ريادة الأعمال ضمن مدخلات عدة.

ترسم الورقة، قراءة مبنية على بعض المؤشرات ونظرة للمستقبل القريب، وتحاول من خلال هذه المؤشرات إضافة تصورات مستقبلية وسيناريوهات لطبيعة وشكل التأثير، إضافة إلى كيفية تحويل نقاط الضعف إلى قوة واستثمارها في ظل ما تفرضه الجائحة.

تستعرض الدراسة في محاورها طبيعة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لجائحة كورونا على الحالة الاقتصادية الفلسطينية من خلال الاستناد إلى العديد من المعطيات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني وسلطة النقد والعديد من المؤسسات المختصة، والجهد البحثي الميداني الذي قام به معد الدراسة.

التأثيرات المباشرة تركت أثرا سريعا على طبيعة عمل القطاعات الريادية تمثلت في الإجراءات التي اتخذتها الحكومة على الأرض لمنع انتشار الوباء، كمنع الحركة والتنقل، وكذلك عدم الالتحاق بالعمل المباشر داخل المؤسسات أو القطاعات الانتاجية، وهو ما نتج عنه تقليص ما يزيد عن 41% من القطاعات عملها للحد الأدنى، فيما اضطر 26% منها لنقل العمل إلى المنازل.

وبحسب الدراسة المسحية التي شملت قرابة 35 حاضنة ومؤسسة تعمل في القطاع الريادي، فإن 91% من أعمال المؤسسات والحاضنات تعطلت وتأثرت بشكل سلبي نتيجة منع الحركة، فيما أثر إغلاق البنوك بشكل سلبي على عمل الحاضنات بنسبة وصلت إلى 88%، وهي نسبة مرتفعة.

وأدى قرار منع السفر إلى تضرر82% من حاضنات الأعمال خاصة في بداية الأزمة لارتباط طواقمها بمواعيد مسبقة مع المؤسسات المانحة أو للمشاركة في مؤتمرات وورش خارجية، وكان ذلك بشكل واضح في الشهور الأولى لبداية الأزمة، إلا أن استيعاب تداعيات الأزمة والتحول للتواصل التكنولوجي عبر العديد من التطبيقات عمل على تخفيف هذا الأثر من هذه الناحية.

وأثرت إجراءات الاغلاق ومنع التنقل سلباً على 85% من الحاضنات من ناحية تسويق منتجات مشاريعها.

وعبر 76% من ممثلي حاضنات الأعمال عن مخاوفهم من عدم كفاية التمويل المتوفر لنهاية العام2020 وأن تنعكس الجائحة على التمويل السنوي الذي يحصلون عليه من المؤسسات الدولية.

أما التأثيرات غير المباشرة، وهي مجموعة المتغيرات التي تركت أثرها على الحالة الاقتصادية العامة فلسطينياً، بما فيها قطاع ريادة الأعمال، فتمثلت في ارتفاع بنسبة الشيكات المعادة التي قفزت قيمتها خلال الربع الثاني من العام 2020 بنسبة 113% من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص مقارنة مع ذات الفترة من العام2019 وفقا لمعطيات سلطة النقد الفلسطينية.

تقدم الدراسة ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الحالة الاقتصادية في قطاع الريادة الفلسطيني خلال الفترة المقبلة، ينطلق السيناريو الأول من تصور أن يبقى الأثر الميداني المباشر لتفشي فايروس كورونا في فلسطين محدوداً، وأن تعود عجلة عمل المشاريع الصغيرة والقطاع الريادي للعمل وفقا للخطط التي كانت مرسومه له قبل دخول الجائحة. وهو ما يعني أن تنقشع حالة الوباء عن فلسطين قبل نهاية العام الجاري.

أما السيناريو الثاني، وهو السلبي، يمكن الذهاب باتجاه توقع الحد الأعلى من الخسائر وذلك نتاج استمرار جائحة كورونا بالتعمق والتوسع في المجتمع الفلسطيني وفقدان السيطرة عليها، ما يدفع

باتجاه العودة لحالة إغلاق شاملة وهذه المرة تكون بمعايير شديدة جداً تنعكس بشكل مباشر على القطاع الريادي.

أما السيناريو الثالث، يقوم على أساس الواقعية القائمة على المعطيات المتاحة، وهو استمرار حالة عدم الاستقرار التام، وبذات الوقت عدم الاغلاق الشامل، بل التعايش مع الجائحة وفقا للإجراءات التي تم إقرارها من قبل الحكومة، وهذا يمكن أن يتيح المجال أمام قطاع الريادة للمناورة وفقا للإمكانيات المتاحة لاستمرار عمله وعدم توقف الانتاجية فيه.

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي

Summary of the Study

This paper comes as part of the cumulative and continued research efforts made by the Palestinian Consultative Staff for Developing NGOs (PCS) within the project: Promote Cross-Border Economic Coordination, Cooperation, Exchange, and Joint Ventures. Those efforts aim to enhance the entrepreneurship sector in Palestine, considering its future potential and developmental role in the territories .

Although it's been five months since the beginning of the Corona crisis in March 2020 in Palestine, there is no attention devoted to studying its implications on the entrepreneurship sector at the macro and micro levels. In this context, it could be noticed that the focus of institutions and researches is narrowed to the general economic status. Thus, research efforts should be consolidated to cover the repercussions of the pandemic on entrepreneurship within different inputs.

The paper analyzes several indicators and provides a view of the near future as well as different scenarios of the nature of these implications. It also introduces methods that could be adapted to benefit from the current vulnerabilities to become a source of strength.

Moreover, the study presents the direct and indirect implications of the pandemic on the economic situation in Palestine based on the data provided by the Ministry of National Economy, Palestine Monetary Authority, relevant institutions, and those collected by the researcher in the field.

Direct implications are those which promptly affected the entrepreneurship sub-sectors. They include the protection measures imposed by the government, such as the restrictions on movement and the suspension of

the work of establishments and production sectors. Thus, more than 41% of sectors had to reduce their work to the minimum while 26% had to work remotely.

According to the survey study that targeted around 35 entrepreneurial institutions and business incubators, 91% of their work was disturbed due to the restrictions on movement. Moreover, the temporary suspensions of banks' operations negatively affected their activities by 88%.

Furthermore, the closure of border crossings has negatively affected 82% of the business incubators, especially by the beginning of the crisis. Thus, their staff members were unable to participate in previously arranged meetings with donors or regional and international conferences. However, the international tendency towards virtual forms of communication has alleviated the effects in this context.

Restrictions on movement also affected 85% of incubators in terms of the marketing of its products and projects.

76% of the incubators' representatives are concerned about the funding availability by the end of 2020 and the implications of the pandemic on the annual funding awarded to them by international institutions.

While the indirect implications are those variables that affected the economic situation in Palestine, generally, including the entrepreneurship sector. An example is the increase of the value of returned checks by 113% during the second quarter of 2020 in comparison to the second quarter of 2019, according to the Palestinian Monetary Authority.

The study presents three scenarios that predict the near economic future of the entrepreneurship sector in Palestine. The first scenario anticipates that the direct impact of Coronavirus in Palestine would remain limited. Thus, small projects and the entrepreneurship sector would operate

normally according to their pre-pandemic action plans, i.e. the pandemic would be over by the end of 2020.

The second scenario is less optimistic. It anticipates an increase in the losses due to the pandemic, which would be spiraling out of control. As a result, a much stricter lockdown would be imposed, reflecting negatively on the entrepreneurship sector.

The third scenario is based on the available inputs providing a much realistic description. It anticipates that the incomplete stability would continue, yet no lockdown would be imposed. Social and economic coexistence with the pandemic under the measures imposed by the government would be the new normal. Therefore, the entrepreneurship sector could have the opportunity to continue the use of currently available capacities.

تمهيد:

تشير معطيات البنك الدولي، إلى إمكانية حدوث انكماش بالاقتصاد الفلسطيني بنسبة تصل 11% خلال العام الجاري (2020) نتاج التبعات السلبية لتفشي فيروس كورونا، وهو ما يوازي قرابة 1.75 مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي.

بشكل مواز لهذه المعطيات، توقع الإحصاء الفلسطيني في تقرير له أبريل/ نيسان 2020، أن يهبط الناتج المحلي إلى 14 بالمئة أو 2.5 مليار دولار، في حال استمرار جائحة كورونا لمدة 3 أشهر.

هذا يأتي في وقت تحدثت فيه بيانات الميزانية الفلسطينية، عن تراجع الدعم الخارجي من نحو 1.1 مليار دولار سنويا حتى عام 2014، لتستقر قيمة الدعم في 2019، عند نحو 550 مليون دولار[1].

المعطيات السابقة، تدفع باتجاه أهمية قراءة طبيعة وشكل التداعيات المحتملة على إحدى القطاعات المهمة فلسطينيا، وهو قطاع ريادة الأعمال الذي يمثل قطاعا صاعدا وواعدا مستقبلا إذا ما توافرت العديد من الشروط والظروف لنجاحه، وهو ذاته القطاع القائم على المنشآت والمشاريع الصغيرة التي قد تكون الأكثر تضررا في حال لم يتم دعمه وتعزيزه.

كما يمكن التعرف إلى التأثير على جزئية مهمة في هذا القطاع؛ طبيعة وشكل الانعكاس لأزمة كورونا على مفاهيم التبادل عبر الحدود والانفتاح على الأسواق والخبرات في المحيط.

تحاول هذه الورقة، مناقشة طبيعة التأثيرات التي انعكست على قطاع ريادة الأعمال فلسطينياً، وآليات التعاطي معها، من خلال منهجيتين؛ الأولى وصفية مبنية على المعلومات والمرجعيات، والثانية تحليلية مستقبلية تعزز السيناريوهات والأطروحات مستقبلا، بهدف تقديم بعض المقترحات لصانع القرار وراسم السياسات الفلسطينية لوضع خطة للتعامل المرحلة مع تبعات هذه الجائحة على قطاع الريادة بفلسطين.

[1] - وكالة الأناضول التركية، 1يونيو2020، على الرابط: ة

وتنطلق الورقة في تحليلها على ثلاث محددات:

- **أولا:** تحليل بيئة الأعمال وتأثيرات الجائحة عليها من خلال بعض المؤشرات التي افادت بها هذه القطاعات.
- **ثانياً:** انعكاس السياسات الرسمية للتعامل مع الجائحة وتأثيراتها على بيئة الأعمال.
- **ثالثاً:** آليات التطوير للمستقبل، وسيناريوهات التعامل معها من قبل المؤسسات نفسها.

في ضوء ذلك تقرأ الورقة تأثير فيروس كرونا على التأثيرات المحتملة وآليات تطوير الأداء في قطاع ريادة الأعمال فلسطينياً في ظل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة انتشار الفيروس، وتطرح ثلاث سيناريوهات محتملة لمستقبل قطاع ريادة الإعمال بفلسطين من منطلق تطور الوضع الصحي وآلية التعامل مع الجائحة.

أولا: تحليل بيئة الأعمال وتأثيرات الجائحة

تنطلق هذه الجزئية من أن هناك مجموعة من المؤثرات التي يمكن من خلالها فهم حجم وانعكاس انتشار الجائحة على بيئة الأعمال، وهذا الأمر ينطبق على الحالة الفلسطينية وقد يتم قياسه على باقي الجغرافيا مع بعض الاختلافات لاختلاف مدخلات كل حالة عن مثيلتها:

تدني أداء الأسواق المالية:

أحد الانعكاسات المباشرة لتفشي وباء كورونا، فقد أظهر مسح لموقع الاقتصادي المختص بمتابعة الأسواق المالية، أن أرباح البنوك تراجع هذا العام قرابة 50% متأثرا بمجموعة من العوامل في مقدمتها جائحة كورونا وما ترتب عليها من اغلاقات وارباك للسوق، كما أن رواتب الموظفين ومخصصاتهم تركت أثرها هي الأخرى كأحد عوامل التأثير[2]. هذا الأثر كان واضحا على الأسواق

[2] - موقع الاقتصادي؛ المخصصات وكورونا تهويان بأرباح البنوك الفلسطينية في 9 شهور، على الرابط:
https://www.aliqtisadi.ps/article/78606/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%AA%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-9-%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%B1

المالية العالمية أيضا كالأسواق المالية الصينية، والأمريكية، ومن المتوقع أن تستمر الخسائر مع زيادة تفشي الوباء، وهناك مخاوف من أن يترتب على هذه الخسائر المستمرة حالة من الكساد الاقتصادي العالمي، حيث سيقوم المستثمرين بسحب رؤوس أموالهم من الاستثمار في الأسواق المالية لحماية استثماراتهم من التقلبات الاقتصادية الغير متوقعة في الفترات التالية لتفشي الوباء[3].

العمل عن بعد:

بعد مرور عدة اسابيع على حالة الطوارىء والإغلاق كان التوجه لتشجيع نموذج العمل عن بعد حيث يمكن تطبيقه، إلا أن هذا الأمر، كان أمامه عدد من التحديات أبرزها[4]:

- عدم توفر التجهيزات الكاملة والبنية التحتية المناسبة لبيئة العمل، وهذا الأمر يتضمن التجهيزات التقنية وفي ذات الوقت المساحة المكانية.
- لجأت غالبية القطاعات للتواصل من خلال التطبيقات المتوفرة عالميا مثل Zoom skybe google teams وغيرها من تطبيقات، ورغم توفرها إلا أن قدرات التعامل معها لم تكن بذات الكفاءة العالية سواء لضعف خدمات الانترنت المتوفرة، أو نتائج عدم كفاءة الاستخدام من قبل العاملين، أو غيرها من مشكلات فنية أو تقنية.
- العمل عن بعد، رغم أنه يتغلب على المعيقات التي فرضتها الجائحة والاغلاق، إلا أنه يحتاج إلى بيئة نفسية مناسبة ومريحة للعمل وهذا غير متاح في غالب الأحيان نتاج تواجد أفراد الأسرة بالمنزل، أو ربما حالة الملل من البقاء في ذات المكان دون الخروج والاحتكاك ببيئة العمل الكاملة.

---

[3] - تحليل تأثير وباء كورونا على بيئة الأعمال، على الرابط:
https://egyptinnovate.com/articles/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84

[4] - سحر أبو شاهين، 8 تحديات تواجه العمل عن بعد في ظل أزمة كورونا، على الرابط:
https://makkahnewspaper.com/article/1514696/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF/8-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%B8%D9%84-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7

- وجود اشكالية وعدم التوازن بين الحياة المهنية والحياة الاجتماعية حيث تولدت العديد من الاشكاليات الاجتماعية في ظل ظروف الاغلاق ما اضطر العاملين للعمل بأوقات ربما تختلف عن اوقات العمل الاعتيادية، ومدى انعكاس ذلك على شكل وطبيعة الأداء.

تحدي ديناميكية الخطط والاستراتيجيات:

نتيجة حالة الارباك التي تزامنت مع الجائحة تطلبت هذه الظروف تغيير الخطط والاستراتيجيات واعمال ومشاريع العديد من المؤسسات والعمل على اعادة النظر فيها وتعديلها، و وجود ضعف في قاعدة العلاقات العامة والدولية مما اثرت على قطاع الريادة في بعض الأحيان لعدم قدرة بعض المؤسسات على اكمال مشاريعها ومخططاتها عن طريق التواصل عن بعد، ولم يتم التخطيط الصحيح لوضع استراتيجية لإكمال الأعمال عن بعد.

الخوف والعام وفقدان الثقة بالأسواق المالية:

أحد المشاعر التي تؤثر على المستثمرين لفقدان الثقة في الأسواق المالية وبالتالي تتراجع معها خطوات الاستثمار في السوق.

ووفق أحدث تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، الذي يراقب اتجاهات الاستثمار العالمي. فقد أدت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم، إلى تباطؤ المشاريع الاستثمارية القائمة، كما أدت احتمالات حدوث ركود عميق إلى قيام الشركات متعددة الجنسيات بإعادة تقييم المشاريع الجديدة.

وتراجعت تدفقات الاستثمار العالمي المباشرة خلال النصف الأول من 2020، إلى 399 مليار دولار، نزولا من 777 مليار دولار في الفترة المقابلة من 2019.

وكانت نسبة التراجع قاسية في الاقتصادات المتقدمة، إلى 98 مليار دولار، نزولا من 397 مليار دولار في الفترة المناظرة، بنسبة تراجع بلغت 75 بالمئة[5].

[5] - الاستثمار الأجنبي العالمي يهوي 49 بالمئة بفعل كورونا، وكالة الأناضول، على الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A-

تجنب السفر:

أحبط وباء كورونا العديد من خطط السفر لدى الكثير، وبخاصة السفر الجوي لوجود احتمالية الإصابة بالفيروس بسبب الاختلاط بالتجمعات في المطارات أو لاحتمالية خضوع المسافر للحجر الصحي بعيداً عن بلده، وبالرغم من أنه تحدي ناتج عن متغير ثقافي واجتماعي إلا أنه تأثيرات مختلفة وواضحة على العديد من القطاعات.

ملامح التأثيرات فلسطينياً

في أعقاب إعلان الحكومة الفلسطينية مارس2020، حالة الطوارىء وما تلاها من قرارات لمنع تفشي فيروس كورونا، أصيبت الحياة الاقتصادية والعملية بحالة من الشلل التام والتوقف باستثناء قطاعات مرتبطة إما بحالة مواجهة الوباء، أو توفير الاحتياجات الغذائية والدوائية، والتي أيضا أصبحت تعمل ضمن أقل قدر ممكن من قدراتها التشغيلية.

اللافت في هذه الخطوة على أهميتها من الناحية الوبائية الصحية، جاءت بحالة سريعة زمانيا وظرفيا، حتى دون الدخول في مرحلة تمهيدية أو تهيئة للجو العام الذي كان بالإمكان الذهاب من خلاله إلى الانتقال السلس ما بين الحياة التامة والوقوف التام[6].

ذات الأمر امتد لما بعد الإعلان في نهاية مايو2020 عن تخفيض إجراءات التشديد، الذي تقاطع بشكل مباشر مع حالة ركود اقتصادي كامل لتوقف صرف رواتب الموظفين العمومين، ثم الدخول في ذات الوقت وبشكل مواز لموجة جديد من انتشار الفايروس والارتفاع السريع بأعداد الإصابات الذي أحدث حالة من الإرباك الاقتصادي من جديد.

لكن، كيف يمكن تشخيص ملامح التأثير هذه:

أولا: التأثيرات المباشرة؛ والتي تمثلت في الإجراءات التي اتخذتها الحكومة على الأرض لمنع انتشار الوباء، كمنع الحركة والتنقل، وكذلك عدم الالتحاق بالعمل المباشر داخل المؤسسات أو القطاعات الانتاجية.

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D9%87%D9%88%D9%8A-49-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A6%D8%A9-%D8%A8%D9%81%D8%B9%D9%84-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7/2020322

[6] - فلسطين وأزمة كورونا.. بين إدارة الأزمة وخيارات المستقبل، مركز رؤية للتنمية السياسية، اسطنبول، على الرابط: https://vision-pd.org/archives/508374

يظهر في هذه الحالة، من خلال قياس الأثر لذلك على قطاع الحاضنات، أن الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة أدت إلى تقليص 41% من المؤسسات عملها إلى الحد الأدنى، و26% منها انتقلت العمل إلى البيت مما أثر سلبا على طبيعة وحجم العمل، و18% تم إغلاق العمل بشكل نهائي، و9% شكلت فرصة إيجابية لتطوير العمل فيما قال 6% أنها لم تتأثر نتيجة هذه الإجراءات.

وأن 91% من أعمال المؤسسات والحاضنات تعطلت وتأثرت بشكل سلبي نتيجة منع الحركة، فيما أثر إغلاق البنوك بشكل سلبي على عمل الحاضنات بنسبة وصلت إلى 88%، وهي نسبة مرتفعة، ويمكن فهم حجم هذا التأثير نتاج عدم تهيئة عمل الحضانات في القطاعات والمعاملات المالية الإلكترونية قبل ظهور هذه الأزمة، على الرغم من أن هذه المعاملات يفترض أن تكون حاضرة مسبقا لمواكبة التطور التقني.

فيما أدى قرار منع السفر إلى تضرر 82% من حاضنات الأعمال خاصة في بداية الأزمة لارتباط طواقمها بمواعيد مسبقة مع المؤسسات المانحة أو للمشاركة في مؤتمرات وورش خارجية، وكان ذلك بشكل واضح في الشهور الأولى لبداية الأزمة، إلا أن استيعاب تداعيات الأزمة والتحول للتواصل التكنولوجي عبر العديد من التطبيقات عمل على تخفيف هذا الأثر من هذه الناحية.

من ناحية السوق، فقد أثرت إجراءات الاغلاق ومنع التنقل على 85% من الحاضنات من ناحية تسويق منتجات مشاريعها.

تراجع التمويل فعلياً، والمخاوف من تراجع إضافي يأتي ضمن سلم التأثيرات المباشرة، إذ عبر 76% من ممثلي حاضنات الأعمال عن مخاوفهم من عدم كفاية التمويل المتوفر لنهاية العام الحالي 2020، ويزداد التخوف في ظل جائحة كورونا وتغير اهتمامات المانحين التي قد تكون ضمن إعادة توزيع برامجهم استجابة للمتطلبات الجائحة[7].

[7] - مؤشر الريادة في حاضنات الأعمال في فلسطين، العدد الثاني، يونيو2020.

هذه الأرقام تظهر حالة المخاطرة القائمة من الناحية المالية لدى المؤسسات العاملة في قطاع الريادة خاصة في ظل الظروف الحالية وإمكانية استمرار أزمة فايروس كورونا وانعكاساته على الاقتصاد المحلي والعالمي، أضف لذلك تراجع التمويل الخارجي بشكل عام.

ثانياً: التأثيرات غير المباشرة، وهي مجموعة المتغيرات التي تركت أثرها على الحالة الاقتصادية العامة فلسطينياً، بما فيها قطاع ريادة الأعمال، وقد برزت هذه الجزئية بشكل واضح من خلال:

- ارتفاع بنسبة الشيكات المعادة: فقد قفزت قيمة الشيكات المرتجعة خلال الربع الثاني من العام 2020 بنسبة 113% من إجمالي الشيكات المقدمة للتقاص مقارنة مع ذات الفترة من العام2019[8]. حيث بلغت قيمة الشيكات المرتجعة 680 مليون دولار مقارنة مع 319 مليون دولار على أساس سنوي.

- مضاعفة الصدمات للسوق: الاقتصاد الفلسطيني يعمل في ظل بيئة شديدة المخاطر والتحديات السياسية والاقتصادية، على حد سواء، تتصاعد في أوقات وتنخفض في أوقات أخرى، وتزامن ازمة كورنا في ظل مضاعفة الصدمة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني بعد إعلان التوقف عن استلام أموال المقاصة من الجانب الإسرائيلي في مايو2020[9].
ما يجعل الأزمة الحالية أكثر تعقيدا التزامنية ما بين الصدمة السياسية الاقتصادية والأزمة المالية الناتجة عن عدم تسلم أموال المقاصة التي انعكست على توفر السيولة المالية وبالتالي تداعياتها على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.

---

[8] - موقع الاقتصادي، قيمة الشيكات المرتجعة تقفز 113% بالربع الثاني 2020، على الرابط:
https://www.aliqtisadi.ps/article/76409/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%AC%D8%B9%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D9%81%D8%B2-113-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-2020

[9] - انظر:
https://www.arab48.com/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2019/05/02/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D9%85%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A7-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D9%85%D9%86%D9%82%D9%88%D8%B5%D8%A9

ضرر القطاعات:

يتضح من سبر نتائج الجهود المبذولة في تقييم حالة الضرر على القطاعات الاقتصادية، نتيجة تفشي وباء كورونا "كوفيد–19"، فإنه يمكن تقسيم القطاعات المتضررة وفق عدد من المحددات على النحو التالي[10]:

أولا: قطاعات تضررت إلى درجة الانهيار؛ فالحد من الحركة والإغلاق التام شلل شبه كامل في العديد من القطاعات التي كانت في مقدمتها قطاع العمال العاملون بالأجر اليومي، وقطاع السياحة، ودور السينما وقاعات الأفراح ورياض الأطفال والحضانات وقطاع النقل، التدريب المهني، أصحاب مدارس السياقة، محلات الحلويات، أصحاب المهن الحرة من أطباء أسنان ومحامين ومهندسين ومقاولين، مراكز التدريب المهني وصالات الرياضة والمسابح ومستوردي السيارات، قطاع النسيج.

ثانياً: قطاعات تضررت بشكل محدود؛ حيث استطاعت هذه القطاعات إما بالاستفادة من إعادة تسويق منتجها بالطرق غير التقليدية مثل المطاعم وتجار التجزئة الذين لجأوا إلى فكرة البيع والتسويق الإلكتروني والتوصيل إلى المنازل، أو العمل بالحد الأدنى من الكوادر أو من خلال الاستفادة بفترات رفع الاغلاق التي كانت تحدث جزئيا، ومن بينها قطاع أصحاب المشاريع الصغيرة، والعاملين في قطاع البصريات وبعض القطاعات المشابهة.

ثالثاً: قطاعات لم تضرر؛ وهي في حد ذاتها من القطاعات إما التي تم استثناؤها من الاغلاقات نتيجة دورها في إدارة حالة الجائحة وبالتحديد توفير الاحتياجات الطبية والدوائية والمعقمات، أو القطاعات التي تتصل في القطاع الخدماتي المباشر مثل الطواقم العاملة في قطاع شركات الكهرباء وعمال الخدمات في البلديات والعاملين بالقطاع الزراعي وموردي الاجبان واللحوم، إضافة للعاملين في الجمعيات الخيرية والأهلية المحلية والأجنبية، والعاملين في قطاعات الإعلام.

وتشير المعطيات إلى أن القطاعات التجارية المختلفة شهدت تراجعا ملحوظا وانخفضت قدرتها الإنتاجية بنسبة تتراوح بين 60% إلى 70% وذلك بسبب انعدام القدرة الشرائية وتوجه المواطنين

[10] - آثار تفشي وباء كوفيد- 19 على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في الضفة الغربية، ملحق خاص بالمراقب الاقتصادي، معهد ماس، رام الله، مايو2020، يمكن الإطلاع عليه من خلال الرابط: https://www.mas.ps/files/server/2020/PR-QM-P2.pdf

إلى القطاعات، وتوقف نحو 100 ألف منشأة عن العمل من أصل 142,400 منشأة تعمل في فلسطين. فيما أظهر أظهر تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن أكثر من 453 ألف عامل فلسطيني قد تضرر من أزمة كورونا؛ منهم 320 ألف عامل ملتحقون بالعمل في قطاع غير منتظم (أي الاعتماد على العمل اليومي)[11].

هذه القطاعات المتضررة تستوجب سياسات إجرائية يمكن التعريج عليها في الجزء الأخير من هذه الورقة، إلا أنه لابد من البدء بعمليات فحص إجرائي للوقوف على حجم الضرر الفعلي من خلال الدراسة الميدانية وذلك لهدفين:

الأول: مرحلي؛ يتمثل في الاستجابة العاجلة لتقديم سبل الدعم التي يمكن من خلالها على تعزيز صمودهم، وهي بمثابة مساعدات عاجلة لتغطيات الاحتياجات الإنسانية اليومية.

الثاني: بعيد المدى؛ ويتمثل في بناء قاعدة معلوماتية تمكن الجهات ذات الاختصاص من رسم خططتها للتعامل مع تبعات الجائحة سيما ما يتطلب سياسات يمكن البناء عليها أو خطط الدعم والتمويل الواسعة.

قطاعات ازدهرت

برغم تضرر قطاعات واسعة نتيجة الجائحة، إلا أن هناك قطاعات أخرى استطاعت تحقق حالة من الازدهار، وهي على النحو التالي:

- ✓ القطاعات التكنولوجية: وفي مقدمتها شركات الاتصالات ومزودي خدمات الانترنت والتسويق الإلكتروني، التي لم يتغير حجم وطبيعة الطلب عليها، بل ازداد عن الوضع الاعتيادي نتيجة الحاجة للبحث عن البدائل التقنية في التواصل سواء للتعليم الإلكتروني أو تكييف مهارات العمل أو حتى لتعزيز حالة العائلات ذاتيا والتي فرض عليها الحجر محدودية الخيارات في الخروج والتنقل.

[11] - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنبؤات الاقتصادية لعام 2020 جراء جائحة كورونا، على الرابط:
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=3723&mid=3915&wversion=Staging

- ✓ القطاعات الدوائية والمعقمات: عززت الأزمة أهمية توفير مواد التعقيم ومواد التنظيف والكمامات الصحية والطبية ومصانع الملابس والأجهزة، وهو ما رفع حجم الطلب على هذا القطاع باعتباره أحد القطاعات المهمة ضمن الاستجابة للجائحة.

- ✓ قطاع الغذاء الأساسي: والمتمثل في محلات السوبر ماركت واللحوم والخضار والاجبان والألبان، والمخابز، وساهمت الجائحة إضافة إلى وجود عاملين جدد في هذه القطاعات استجابة لحاجة المواطنين وافتتاح محال جديدة في بعيدا عن مراكز المدن والتجمعات الكبرى.

هذا القطاعات، إضافة لقطاعات ربما ظهرت كاستجابة لحالة الأزمة، تعطي مؤشرات وربما بوصلة مستقبلية لكيفية البناء في مفاهيم الريادة، إذ أن القدرة على ديناميكية العمل والاستجابة للأزمات من شأنه أن يعزز قطاعات إذ ما استطاع القائمون عليها التفكير خارج الصندوق.

الانعكاسات العامة وتأثيراتها على الريادة

لا يمكن قراءة تأثيرات أزمة كورونا على قطاع ريادة الأعمال في فلسطين دون أن يتم تقديم مؤشرات على طبيعة الانعكاسات العامة على الحالة الاقتصادية الفلسطينية، و التي بالطبع ستترك أثرها على قطاع الريادة، ويمكن تنازلها من خلال:

تراجع إيرادات الحكومة: تشير المعطيات إلى أن الإنفاق الحكومي قد انخفض بنسبة 39 في المئة نتيجة الإجراءات الحكومية للتصدي للجائحة؛ ونتاج التراجع في إيرادات الحكومة بنسبة تصل إلى 50% نتيجة التبعات الاقتصادية لتفشي الفيروس، وبذلك لن يتجاوز الايرادات المتوقعة ما قيمته 143 مليون دور شهريا أي ما نسبته 45% من اجمالي النفقات. وتشير التوقعات في ذات الإطار إلى ارتفاع الدين العام المستحق على الحكومة بأكثر من 10 مليارات شيقل نتاج الهبوط الحاد بالاستيراد وتراجع عجلة الاقتصاد[12]. في المقابل تزيد النفقات العامة على قطاع الرعاية الصحية

[12] - صحيفة الاقتصادي الإلكترونية، على الرابط:
https://www.aliqtisadi.ps/article/75059/%D8%A3%D9%88%D9%84-%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%B1-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A-

ومعدات الوقاية الشخصية وإجراء الفحوص واختبارات التشخيص وهو ما يعني إعادة توزيع حجم النفقات التي ستكون على حساب المشاريع الصغيرة وربما الحركة الشرائية والسيولة العامة في السوق، فقد ذكر رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أن تكلفة الفحوصات اليومية لفيروس كورونا تبلغ 450 ألف شيكل[13].

تراجع الحركة الشرائية: تشير المعطيات إلى تراجع ما نسبته 50% من أرباح الشركات المدرجة ببورصة فلسطين مقارنة بالعام الماضي، وهو ما يشير إلى توقعات بانكماش الناتج القومي الفلسطيني في العام الجاري، بنحو 8 إلى 12%، الأمر الذي سينعكس على الاستهلاك والقدرة الشرائية للمواطنين، وبالتالي على أرباح الشركات المدرجة[14].

ووفقا لدراسة أعدتها غرفة تجارة وصناعة جنين، فإن هناك حجم الضرر الواقع على الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الاغلاقات يمكن قياسها من خلال المظاهر التالية:

1- توقف الحركة التجارية بين المواقع الجغرافية داخل محافظة جنين
2- توقف التجارية الخارجية وتأثر قدرة الشركات الإنتاجية على التصدير
3- توقف شبه كلي للتجارة الداخلية
4- توقف الحركة من والى مناطق ال 48.
5- ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف المواطنين نتيجة توقف دخول العمال إلي مناطق 48
6- توقف عمل القطاع السياحي بالكامل
7- توقف عمل معظم الأنشطة الاقتصادية والأنشطة التجارية بالكامل والعديد من القطاعات الإنتاجية
8- توقف عمل القطاع المصرفي (البنوك ومؤسسات الإقراض) جزئيا

%D9%8A%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2-10-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%B4%D9%8A%D9%83%D9%84

[13] - وكالة سند للأنباء، على الرابط: https://snd.ps/post/33269/%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D9%81%D8%AD%D9%88%D8%B5%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%A8%D9%84%D8%BA-450-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%B4%D9%8A%D9%83%D9%84

[14] - دنيا الوطن، على الرابط: https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2020/06/03/1341839.html

9- توقف حركة النقل العمومي والمواصلات بين المدينة والقرى بالكامل وداخل المدينة نفسها.
10- توقف حركة طلاب المدارس والمعاهد والجامعات وإغلاق الأنشطة التجارية المرتبطة فيها بالكامل.
11- تعطل حركة التصدير
12- نشوب الخلافات التجارية بين أصحاب المنشآت الاقتصادية نتيجة تعثر تحصيل الشيكات والديون.

السياسات المالية وتأثيراتها

بعد مرور قرابة أسبوعين من الإعلان عن حالة الطوارىء استجابة لجائحة كورونا، أعلنت سلطة النقد عن سلسلة من الإجراءات التي قالت أنها تهدف للتخفيف من الآثار الاقتصادية المحتملة للأزمة على القطاعات الاقتصادية وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والسياحة والفندقة، وتسهيلاً على المواطنين والمقترضين. وكان في مقدمة هذه الإجراءات تأجيل الأقساط الشهرية الدورية لكافة المقترضين للأشهر الأربع القادمة، وتأجيل الأقساط الشهرية للقروض في قطاع السياحة والفندقة للأشهر الست القادمة باعتباره القطاع الأكثر تضررا بشكل مباشر.

في المقابل يستمر تسديد الأقساط المستحقة للمشاريع والقروض التجارية مقابل شيكات حال ورود الدفعات وحوالات الحق، وهو ما خلق حالة من الإرباك بشكل أولي ومباشر دفع إلى ارجاع نسبة كبيرة من الشيكات المستحقة في تلك الفترة.

لم تمض سوى فترة وجيزة حتى عادت سلطة النقد إلى تعديل بعض الإجراءات، التي أحدثت مزيدا من الإرباك الاقتصادي، وهو ما دفع العديد من القطاع من التجار ونقابة المعلمين إضافة إلى احتجاج واضح من المواطنين، الأمر الذي دفع رئيس الحكومة للتدخل نتيجة حجم الشكاوى[15].

طبيعة القرارات التي اتخذتها سلطة النقد يُلقي الضوء على الفلسفة التي تم تبنيها اقتصاديا بعيداً عن شعارات "تعزيز الصمود" و–"الاكتفاء الذاتيّ"، فإن رأس المال الفلسطينيّ، وممثّله القطاع

[15] - عماد الرجبي، بوابة اقتصاد فلسطين، على الرابط: https://www.palestineeconomy.ps/ar/Article/16878/

الخاصّ، هو قلب المنطق الاقتصاديّ وهو المحرك الرئيسيّ فيها، وسط تحالفٍ لم يعد خافياً بين السلطة السياسيّة ورؤوس الأموال والتي انعكست على شكل هذه القرارات[16].

بعد مرور نحو 3 شهور على الأزمة، أعلنت سلطة النقد إطلاق برنامج "استدامة" الخاص بتوفير التمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي تأثرت اقتصادياً بسبب جائحة كورونا، بحجم 300 مليون دولار. والهدف من ذلك على استدامة عمليات هذه المشاريع وزيادة قدرتها على الحفاظ على العمالة المحلية[17].

وبحسب سلطة النقد فإن أكثر من 98% من المشاريع في فلسطين هي مشاريع صغيرة ومتوسطة، وأن الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد حديث ويعتمد بشكل كلي على نشاط هذه المشاريع والمنشآت، وأن استدامة عمليات تلك المشاريع تتطلب توفير السيولة الفورية بأسعار فوائد رمزية، لا تتعدى 3% متناقص وفترة سداد 36 شهر.

السياسات المالية من زاوية القطاع الريادي

جميع الأوراق التي استعرضت الحالة الاقتصادية الفلسطينية في ظل كورونا، ركزت في جلها على الحالة الاقتصادية العامة، ولم تمنح قطاع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة خصوصيتها على الرغم من أنها الأكثر تأثرا في ظل هذه الجائحة، وبذات القدر بالتأثر يمكن أن تكون هي القطاع الأكثر ديناميكية لتخطي هذه المرحلة إذا ما أحسن إدارتها.

---

[16] - عبد الله حرب، تسهيلات سلطة النقد، موقع متراس، على الرابط:
https://metras.co/%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%AD-%D9%8A%D8%A8%D9%82%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D8%A7/

[17] - راديو نساء إف أم، على الرابط: http://www.radionisaa.ps/article/14861/-%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A8%D9%80300-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D8%A2%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B6%D8%B1%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-(%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7)-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D9%88%D8%AF%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1

ومن أبرز ملاحظات قطاع الريادة على السياسات المالية ما يلي[18]:

- 76% من المؤسسات العاملة في قطاع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة عبرت عن عدم رضاها من القرارات التي أصدرتها سلطة النقد خلال جائحة كورونا.
- بعد مرور قرابة 4 شهور على عمر الجائحة، بدأت العديد من الأطراف بالتحرك باتجاه دراسة آليات الدعم للمشاريع الصغيرة والريادية، ورغم أن هذه الخطوة مهمة، إلا أنه حتى الان من غير الواضح طبيعة السياسات التي سيتم العمل عليها أو الذهاب لتطبيقها على أرض الواقع.
- برنامج القروض (استدامة) الذي أعلنت عنه الحكومة بقيمة 300 مليون دولار من خلال سلطة النقد الفلسطينية[19]، لدعم القطاعات الاقتصادية الاكثر تأثراً بالأزمة شابه الكثير من الغموض من التعليمات الخاصة به عند التطبيق الفعلي من خلال البنوك، مما جعل هذه البنوك تحجب وتتردد في التوسع في منح تمويلات ضمن هذا البرنامج، خاصة انها هي من يتحمل وحدها مخاطر هذه القروض بشكل كامل حسب معايير البنوك، دون اي مساهمة من الحكومة او سلطة النقد في تغطية اي جزء من هذه المخاطر، كما ان العائد المنخفض الذي تتقاضاه البنوك من الزبائن بواقع 3٪ حسب تعليمات سلطة النقد، تدفع منها نصف بالمئة لصالح سلطة النقد نفسها، ساهم في عدم نجاح الصندوق لأن هامش المخاطرة هنا اكبر بكثير من هامش الربح والاستفادة من وجهة نظر البنوك.
- برامج وأفكار دون تنفيذ: يشير الخبير في قطاع الريادة حسن عمر[20]، أن هناك الكثير من الأفكار التي قدمت، وصدر بعضها ضمن قرارات ورؤى مختلفة، إلا أنها حتى الآن لم تخرج إلى حيز التنفيذ، وهذا قد يحتاج إلى مراجعة لمعرفة أين المشكلة، أو كيف يمكن تنفيذ هذه الأفكار فعليا.
- الخوف من التمويل: جاءت جائحة كورونا لتزيد من مخاوف سابقة لدى قطاع واسع من المؤسسات العاملة في قطع الريادة، فقد عبرت 91% من المؤسسات من أن تشكل هذه الجائحة حاجزا إضافيا أمام تراجع التمويل الدولي لقطاع الريادة، هذه المخاوف نابعة من عدة محددات من بينها؛ تغير في اهتمامات المؤسسات المانحة الدولية وتوجهاتها المستقبلية. وتأثر الاقتصاد العالمي بجائحة كورونا وهو ما يعني انعكاس ذلك على نسب

---

[18] - الملاحظات هي خلاصة استمارة بحثية وزعت على نحو 35 مؤسسة تعمل في قطاع الريادة وحاضنة أعمال، إضافة لمقابلات مع بعض الخبراء الاقتصاديين.

[19] - وكالة معا الإخبارية، مايو2020، على الرابط: https://www.maannews.net/news/2005592.html

[20] - مقابلة خاصة عبر الهاتف، حسن عمر، الخبير في قضايا ريادة الأعمال، 20أغسطس2020.

- التمويل العالمية للقطاعات المختلفة. وإعادة توجيه شكل التمويل إلى مشاريع تتناعم وطبيعة الاحتياجات الحديثة التي فرضتها الأزمة، وهو ما يعني حدة المنافسة مع القطاعات التقليدية[21].

كل هذه العوامل جعلت من الأثر الاقتصادي للوعود التي قدمتها الحكومة والتي كان من المفروض ان تقوم بتوفير سيولة طارئة وسريعة للأنشطة والاعمال التجارية لضمان استمرار تشغيلها، أثر محدودا جدا، ولم ينجح إلى الآن في تحقيق الغاية المنشودة منه. وبالتالي لم يستفد من هذا الإجراءات إلا جزء يسير من الشركات الى الآن، وعليه فإن أزمة الشركات الصغرى والمتوسطة مستمرة وهي التي تشكل من 80٪ الى 90٪ من نسبة الاعمال والانشطة التجارية والاقتصادية في فلسطين.

الشركات الناشئة أمام التحدي الأبرز

شكّلت الجائحة تحديًا للكثير من الشركات التي لم تكن مجهزةً للتعامل معه، حتى تلك التي تملك خطة عمل شاملة للحالات الطارئة لن تستطيع الصمود كثيراً في ظل حالة الإغلاق الذي عطل الاقتصاد لفترات متتالية وكشف عن وجود ثغرات في العديد من الصناعات، هذه الثغرات هي عبارة عن نقاط ضعف في هذه النظم والتي في الوقت نفسه تمثل فرصًا واعدة ينبغي لرواد الأعمال الالتفاف اليها.

لنأخذ الرعاية الصحية على سبيل المثال، فظهور فيروس كورونا أدى إلى نقص عالمي في المعدات الرئيسية بما في ذلك أجهزة التنفس ومعدات الحماية الشخصية. مما ساهم في تعزيز دور الشركات الناشئة والصغيرة في هذا القطاع من خلال تلقف الفرصة والعمل على تعزيز الانتاج فيه بأشكال مختلفة[22].

---

[21] - نتائج استمارة بحثية وزعت على 35 مؤسسة وحاضنة ريادية، خلال الفترة ما بين مارس وأبريل 2020.

[22] - الفرص الريادية خلال جائحة كورونا (كوفيد-١٩) لرواد الأعمال؟، صحيفة عكاظ، يونيو2020، على الرابط:
https://www.kaust.edu.sa/ar/news/beyond-the-crisis-what-does-covid%E2%80%9319-mean-for-entrepreneurs

كما سرعت الجائحة العالمية العديد من التقنيات التي أصبحت تتصدر أعلى الاستخدامات، مثل التطبيب عن بعد، الذي كان اتجاهاً صاعداً على مدى السنوات القليلة الماضية، لكن الوباء العالمي رفع حدة الطلب عليه. ومن بين الأمثلة المشهورة على ذلك الشركة الناشئة كيورا (Cura) التي شهدت نموًا هائلاً في الطلب على توفير الخدمات الطبية الافتراضية.

هناك مجال خصب لوراد الأعمال لتقديم حلول مبتكرة لمعالجة نقاط الضعف في نظم الصناعات الحالية والاستفادة من هشاشتها التي ظهرت بسبب هذه الأزمة. بلا شك أن هذا مجال كبير للأفكار الواعدة يستحق الاستكشاف والدراسة، تخيل لو كان باستطاعة المستشفيات صناعة المواد الاستهلاكية الخاصة بها باستخدام تقنية الطباعة ثلاثية الابعاد، سيكون لذلك تأثير كبير في رفع معدل استجابتها للأزمات أو الارتفاعات غير المتوقعة في الحالات المنومة.

السيناريوهات

قد تبدو مقولة "الأزمات تصنع الفرص" مبتذلة. ولكن الوضع القائم الناتج عن الأزمة الحالية وما تلقيه من ظلال على الواقع الاقتصادي حريٌّ أن يدفع متخذ القرار إلى تغيير المنطق الاقتصاديّ السائد، والبدء بإجراءات جذريّة، واجتراح آليات عمل تحقق ما يمكّن من الاستقلالية الاقتصاديّة، والتوجه نحو دعم قطاعات الزراعة والصناعات الخفيفة والاستثمار فيها، وخلق فرص العمل في إطارها، وتحديداً القطاع الزراعيّ والصناعات الغذائيّة المنبثقة عنه، بدلاً من استمرار التفكير في كيفيّة تمكين وزيادة توغّل القطاع المصرفيّ[23].

هذا يدفعنا باتجاه الحديث عن السيناريوهات التي يمكن أن ترسم أمام قطاع الريادة خلال الفترة المقبلة، والتي يمكن بناء عليها رسم العديد من الخيارات التي يمكن الذهاب إليها حتى لا يكون قطاع الريادة ضحية لأزمة كورونا.

---

[23] - تسهيلات سلطة النقد، موقع متراس، على الرابط:
https://metras.co/%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%AD-%D9%8A%D8%A8%D9%82%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D8%A7/

السيناريو الأول: السيناريو الإيجابي

ينطلق هذا السيناريو من تصور أن يبقى الأثر الميداني المباشر لتفشي فايروس كورونا في فلسطين محدوداً، وأن تعود عجلة عمل المشاريع الصغيرة والقطاع الريادي للعمل وفق للخطط التي كانت مرسومه له قبل دخول الجائحة. وهو ما يعني أن تنقشع حالة الوباء عن فلسطين قبل نهاية العام الجاري.

ما يتطلب هذا السيناريو حتى يكون ذو أثرا إيجابيا، هو عدم تأثر الدعم الخارجي والتمويل الذي كان مرصودا للمشاريع قبل دخول الجائحة، وبهذه الحالة تستطيع هذه المشاريع من الاستمرار في خطتها ضمن نسبة مخاطرة منخفضة.

ما يعزز هذا السيناريو عددا من المؤشرات المتمثلة في:

- إنهاء حالة الاغلاق الشامل في الأراضي الفلسطينية، وعدم العودة لها.
- استيعاب العديد من المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة للصدمة الأولى من الجائحة وتخطيها بأقل قدر من الخسائر.
- إيجاد بدائل مباشرة لدى قطاع واسع من الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال التكنولوجيا، إضافة إلى البحث عن خيارات متعددة غير محكومة لحالة التنقل والاغلاق التقليدي.

السيناريو الثاني: السيناريو السلبي

هنا يمكن الذهاب باتجاه توقع الحد الأعلى من الخسائر وذلك نتاج استمرار جائحة كورونا بالتعمق والتوسع في المجتمع الفلسطيني وفقدان السيطرة عليها، ما يدفع باتجاه العودة لحالة إغلاق شاملة وهذه المرة تكون بمعايير شديدة جداً.

هذا السيناريو قد يكون من أسوأ الاحتمالات، لكن نتيجة لسلوك الحالة الوبائية عالمية لا يوجد هناك أي ضمانات من عدم حدوثة، وبالتالي المطلوب من كافة القطاعات العاملة في قطاع ريادة الأعمال أن ترسم خططها وأن لا يستثنى هذا السيناريو من بينها.

ما يعزز هذا السيناريو وجود عدد من المؤشرات:

- تسجيل حالات الارتفاع المتواصلة في أعداد الإصابات اليومية والتي وصلت حد 500 إصابة يوميا.
- عدم الثقة من قبل المواطنين وأصحاب القطاعات المختلفة بالسياسات الاقتصادية الحكومية دفع باتجاه الضغط على عودة الحياة لطبيعتها قبل الجائحة، وهو ما يعني إمكانية التفشي برقعة أكبر أمر وارد.
- عدم وفاء الحكومة بالتعهدات المالية للمواطنين أو القطاعات الاقتصادية المتضررة.
- استمرار حالة الانغلاق في الاقتصاد الفلسطيني في ظل عدم تسلم أموال المقاصة وعدم التمكن من صرف رواتب الموظفين ما يعني تراجع كبير في القدرة الشرائية.
- التراجع في التمويل الدولي نتيجة عدم استقرار الحالة السياسية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

السيناريو الثالث: السيناريو الواقعي

يقوم هذا السيناريو على أساس الواقعية القائمة على المعطيات المتاحة، وهو استمرار حالة عدم الاستقرار التام، وبذات الوقت عدم الاغلاق الشامل، بل التعايش مع الجائحة وفقا للإجراءات التي تم إقرارها من قبل الحكومة.

هذا السيناريو، وإن أبقى حالة عدة اليقين موجودة في السوق، وكذلك الخوف من أي مستقبل، إلا أنه يتطلب أن تكون هناك خطط ديناميكية وقادرة على الموازنة ما بين الظروف.

وهناك العديد من المؤشرات التي قد تساعد في تطبيق هذا السيناريو، الذي يعد الأقرب إلى الطرح وفقا لمعطيات الواقع الفلسطيني، وكذلك مستقبل الحالة الاقتصادية، وهي على النحو التالي:

- الاقتصاد الفلسطيني بحالته الطبيعة اقتصاد ينمو في ظل أزمات وارتداداتها نتيجة الظرف السياسي المفروض، وهو ما يعني أن إمكانية التعايش مع جائحة كورونا أمرا واقعا ويمكن التكييف معه.
- توفر التكنولوجيا، والقدرة الفلسطينية على التعاطي معها كبديل لأي معيقات في التنقل والحركة، ساهم خلال الفترة الماضية باجتياز الكثير من العقبات، وعمل على إدارة العديد من المشاريع بأقل الخسائر، وهو ما يعني إمكانية التكيف مع هذه الأدوات بالعمل خلال المرحلة المقبلة.

- اعتماد جزء كبير من المشاريع الصغيرة والمشاريع الريادة على قطاع التمويل الخارجي الغير مرتبط بضمانات بنكية، يجعل من نسبة الخسارة أقل بكير وبالتالي تبعات أي خسارة لهذه المشاريع ستكون ذات مدة أقصر من المشاريع المعتمدة على القروض البنكية.
- كون الجائحة عالمية، هذا دفع المؤسسات المانحة لتقبل بلورة المشاريع والعمل على ما يتعلق بجائحة كورونا دون فقدان التمويل.

البدائل السياساتية المقترحة

❖ **البديل الأول: خطّة اقتصادية مشتركة**

تقوم فكرة هذا البديل على تأسيس خطة عمل مشتركة ما بين وزارة الريادة والتمكين ووزارة الاقتصاد وسلطة النقد والمجلس الأعلى للإبداع والتميز وممثلين عن قطاع الريادة وحاضنات الأعمال، حيث تشكل لجنة ممثلة لهذه القطاعات لوضع عدد من الخيارات والدراسات التي يمكن البدء بتنفيذها بشكل مباشر للموائمة ما بين الظروف التي فرضتها الجائحة والاحتياجات المالية للمشاريع الصغيرة والشركات المتوسطة لضمان عملها لحين انتهاء الجائحة.

ويمكن تعزيز هذه الخطوة من خلال ما تم الإعلان عنه من وفق خطة الاسناد التي تضم 300 مليون دولار من قبل الحكومة وسلطة النقد على أن تكون معايير تقديم هذا الدعم وفقا للعديد من المعايير التي يمكن التوافق عليها بعد دراسة الاحتياجات.

يحظى هذا البديل بمقبولية عالية كونه يخلق فرصا متساوية لكافة الشركات والمشاريع الصغيرة ويمكن البدء به بشكل مباشر وبرعاية رسمية من قبل الحكومة، وقد يكون هناك دعم دولي له.

❖ **البديل الثاني: التعاون مع القطاع الخاص والمصارف**

يستند هذا البديل إلى فكرة دعم مشترك لقطاع الريادة والمشاريع الصغيرة من قبل القطاع الخاص (الشركات الكبرى) والبنوك العاملة في فلسطين، ويكون بمثابة قروض ميسرة، بشروط سهلة وضمانات محدودة، على أن يتم تسديدها في فترة زمنية بعيدة وبنسبة فائدة قليلة.

وينطلق هذا الخيار، من المسؤولية الوطنية والاقتصادية العاملة للأراضي الفلسطينية، والتي تهدف إلى الحفاظ على السيولة والقدرة الشرائية في الأسواق، والعمل على تحسين الأداء من خلال التمويل المحلي.

على الرغم من أن هذا الخيار قد يكون صعبا، أو عدم مقبول من قبل البنوك والشركات الكبرى، إلا أن الحكومة وسلطة النقد يمكن أن يوفرا غطاءاً له، بمعنى منح تسهيلات وامتيازات مالية للشركات الكبرى والبنوك مقابل هذه الخطوة.

❖ **البديل الثالث: اعتماد المنتج الوطني**

يتمثل هذا البديل، في منح الاعتماد الكامل للمنتج الوطني بالتصنيف الأول في السوق المحلي، على أن تشدد الحكومة ووزارة الاقتصاد من قيودها تجاه الاستيراد من الاحتلال الإسرائيلي أو الخارج للبدائل الموجودة محليا. وخاصة تلك التي تتعلق بمواجهة جائحة كورونا، حتى يتم فتح آفاق عمل وفرص جديدة في السوق المحلي.

تفعيل هذا البديل سيعود بمنفعة شاملة للقطاع الاقتصادي الفلسطيني، ويمكن أن يزد الثقة بالمنتج المحلي على مستوى استراتيجي.

يحظى هذا البديل بالشرعية الوطنية التي تتيح له العمل في المساحات المشتركة وخلق الشراكة الكاملة.

التدخلات اللازمة

- إنشاء صندوق مالي وبشري لإدارة الأزمات، يوفر سبل النجاة ويقلل من تأثير أي أزمات حال حدوثها.
- دعم القطاع الزراعي لتزويد الأسواق بالمواد الغذائية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي دون الحاجة إلى الاستيراد من الخارج وقت الأزمات.
- الاستفادة من الأزمة فيما يتعلق بمسألة العمل عن بعد فهو بحاجة إلى تطوير وزيادة الاهتمام به باعتباره خيار استراتيجي في وقت الأزمات.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وذلك من خلال توجيه الائتمان الجديد لهذه المشاريع.
- توسيع شبكة الأمان الاجتماعي من خلال حشد التمويل اللازم لخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل.
- تخفيف العبء الضريبي للأفراد والشركات وإطالة فترة السماح وخاصة للقطاعات الأكثر تضرراً خلال أزمة كورونا.

- وضع خطط لاستمرارية العمل في المؤسسات الخاصة والحفاظ على استمرار الوظائف الحرجة.